

### ((قانون حمورابي))

#### م/ مصادر شريعة حمورابي

أن المصادر المباشرة لشريعة حمورابي، تتمثل بالقوانين الأخرى التي سبقتها فهي عبارة عن تنقيح و تجميع لمواد القوانين السابقة .

ولكن حمورابي استطاع ان يحذف بعض المواد التي لم تعد تنضم ومصلحة الدولة والسياسة التشريعية فيها، كما أضاف مواد أخرى لم تكن موجودة في القوانين السابقة وفي أدناه استعراض موجز للقوانين التي سبقت شريعة حمورابي.

#### أولاً: اصلاحات اوركاجينا:

اوركاجينا : هو أحد ملوك سلالة لكش الأولى، ويعتبر هذا الملك من أشهر الملوك وصاحب أقدم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المنسوبة إليه ليس في تاريخ وادي الرافدين فحسب بل في جميع بلدان العالم القديم، حيث يرجع تاريخ تلك الإصلاحات إلى (٢٣٥٥) قبل الميلاد، ومن أهم هذه الإصلاحات هي :

- ١- إلغاء الضرائب التي كانت مفروضة على الشعب والمبالغة ل القانون .
- ٢- إعادة العدل والحرية للمواطنين وأزال الظلم والاستغلال عنهم .

#### ثانياً: قانون اورنمو:

يعتبر أقدم قانون مكتشف لحد الأن ليس في العراق فحسب بل في العالم أيضاً وقد سبق شريعة حمورابي بثلاثة قرون، ونورد بشأنه ما يأتي:-

- ١- سمي هذا القانون باسم الملك السومري (أورنمو) مؤسس سلالة أور الثالثة وقد أستلم الحكم بعد القضاء على ملك السومريين (اتو حيكال) وتأسيس سلالة سومرية جديدة .
- ٢- يتكون هذا القانون من مقدمة تظهر بشكل واضح نظرية التفويض الإلهي، كما جاء في المقدمة بأن أورنمو استطاع أن يوطد العدالة في البلاد ويزيل البغضاء والظلم.
- ٣- يتكون هذا القانون من (٣١) مادة تناولت مواضيع مختلفة منها حقوق المرأة المطلقة إذا كان زواجهما بدون عقد ، وأتهم رجل زوجة آخر بالزنا، وبعض العقوبات (منها عقوبة الأمة التي تساوي نفسها بسيمتها، وعقوبة الشهادة الكاذبة ، وعقوبة من يغرق حقلاً مزروعاً يعود لشخص آخر وإهمال زراعة الأرض المستأجرة ) .

#### ثالثاً: قانون لبت عشتار :

ان الملك لبت عشتار هو خامس ملوك أسرة أيسن، وقد سبق هذا القانون قانون حمورابي بأكثر من مائة وخمسين عاماً.

يتكون هذا القانون من مقدمة تتمثل فيها نظرية التفويض الإلهي كما هو حال قانون اورنمو، أما مواده فهي (٣٧) مادة) تعقبها خاتمة تتضمن عهداً من الملك لبت عشتار بالقضاء على البغضاء والعنف ونشر الرفاه، كما تضمن انتزاع لعنة الآلهة على من يغير نصوص هذا القانون أو يمحوها أو يكتب اسمه عليها، وقد تأثرت شريعة حمورابي بهذا القانون كثيراً.

#### **رابعاً: قانون أشنونا (بلاما)**

يرجع هذا القانون الى أحد ملوك مملكة أشنونا وأسمه بلااما، وقد عثر على هذا القانون عام ١٩٤٥م، في منطقة تل الحرم (قرب بغداد) وهو يسبق شريعة حمورابي بحوالي نصف قرن.

أما مواده فتكون من (٦٦) مادة. عالجت مسائل قانونية متفرقة، أهمها (تحديد أسعار بعض السلع، والإيجار والقرض والوديعة والزواج والطلاق والتبني والاعتداء على أموال الغير والأضرار المتنسبة عن الحيوانات والأشياء).

#### **(الوسائل التي استخدمت في التعرف على المواد المسروقة أو المتأكلة من قانون حمورابي والقوانين الأخرى )**

في الواقع، ان مسلة حمورابي نقلت الى مدينة (سوسة) على يد العيلامين عند سيطرتهم على بابل، وقد قام هؤلاء بمحقق حوالى (٣٣) مادة قانونية كانت مكتوبة في (٧) أعمدة.

كما ان عدد كبير من مواد القوانين التي سبقت شريعة حمورابي هي الأخرى كانت مفقودة او متأكلة كقانون أورنمو وقانون لبت عشتار.

**والسؤال الذي يثار هنا، هو ما هي الوسائل التي، استخدمنها العلماء للتوصيل الى تلك المواد المفقودة؟**

#### **أولاً: المحررات المسмарية :و(المعاملات اليومية العملية بين الأفراد)**

ويقصد بها الألواح التي تتضمن المحررات الكتابية المستخدمة في ثبات المعاملات اليومية بين الأفراد، كمعاملات البيع والإيجار والوصية، وكانت بعض من هذه المعاملات وخاصة ذات القيمة القانونية المهمة يصادق عليها من قبل بعض الشهود.

**وان من خصائص هذه المحررات**، هي أنها كانت تكتب على الواح من الطين أو على الخشب ، ومن أجل المحافظة على النص الأصلي من التزوير والتحريف، تم اتباع طريقة تغليف الألواح الطينية بخلاف من الطين أيضاً، وعند المنازعات يكسر الغلاف امام القاضي للاطلاع على النص الأصلي، ثم ظهرت طريقة كتابة العقد بعدة نسخ بقدر عدد اطراف العقد بالإضافة الى النسخة الأصلية وتحفظ في معبد المدينة.

وهذه المحررات كانت تعتمد في كتابتها على القوانين والقواعد العرفية التي كانت سائدة كما أنها كانت تحدد حقوق وواجبات أطراف العقد وهي وسيلة الإثبات عند النزاع.

#### **ثانياً: النصوص المدرسية:**

وهي عبارة عن الواح تمثل نسخ مدرسية كتبت لأغراض الدراسة ولا تمثل النسخ الأصلية للقوانين ، أي أنها أعدت لطلاب القانون لتعليمهم المصطلحات القانونية.

وكانت هذه الألواح تحتوي على مفردات واصطلاحات قانونية سومرية كما تضمنت بعض المواد القانونية المقتبسة من بعض القوانين، وتكتب هذه الألواح على عمودين مقابلين، الأيمن باللغة الآكديّة ، والأيسر بالسومرية . وأهميتها تكمن في أنها ساهمت في تفسير القوانين السائدة وتكمّله المواد الممسوحة وفي فهم الوثائق القانونية المختلفة.

### ثالثاً: الكتابات والنقوش

وهذه الكتابات والنقوش في الواقع أمر بكتابتها على جدران بعض المعابد أو مداخلها أو المحلات العامة أو القصور والأبنية من قبل بعض الملوك، كما كتبت على بعض الأحجار ولأغراض مختلفة منها :-

- ١- اظهار عظمة الملك وصفاته.
- ٢- ذكر اعمالهم القانونية والتشريعات التي أصدروها.
- ٣- إظهار الشكر للآلهة.
- ٤- اشهار هبة الملك لقطع من أراضي الدولة أو المعبد لبعض الاشخاص لقيامهم بـاعمال جليلة تجاه الملك أو الدولة او لانتصارهم في بعض المعارك العسكرية، فكان الملك لا يكتفي بتحرير سند الملكية المعتمد بل كان مستند الملكية يكتب على احجار بيساوية الشكل تسمى احجار الحدود (الكودور) توضع في الاراضي الموهوبة وفي المعابد.

### رابعاً: القرارات القضائية

ويقصد بها الأحكام القضائية التي كانت تصدر عن الحاكم لجسم بعض المنازعات المعروضة عليه .

ومن سمات هذه الأحكام أنها كانت تستند في اصداراتها على بعض القواعد والأعراف القانونية ، وفائدـة هذه القرارات ، هي أنها ساهمت في إعطاء صورة عن أهم الإجراءات القضائية التي كانت قديمة (وتتمثل بمحاضر جلسات القضاء ، مواضيع الدعوى أو الاستئناف إلى شهادة الشهود وتقديم البيانات والأدلة)، كما أنها لعبت دوراً في اصدار بعض القوانين لأن أصل الكثير من القوانين (قانون حمورابي والقوانين الأشورية ) أنها عبارة عن قرارات قضائية تم صياغتها على شكل مواد قانونية.

**مضمون شريعة حمورابي:** لقد اكتشفت شريعة حمورابي عام (١٩٠١-١٩٠٢) في مدينة سوسمه عاصمة بلاد عيلام، على يد بعثة أثرية وهي منقوشة على حجر الديوريث الاسود الذي يبلغ ارتفاعه مترين وربع، وفي أعلى الحجر توجد صورة الملك حمورابي وقد ضم يده على صدره دلالة على الطاعة، وتضمن شريعة حمورابي ما يلي:

١- أهم القواعد العرفية والتشريعية التي كانت سائدة قبل عهده والتي أراد تأكيدها.

٢- التعديلات التي أدخلها على بعض الأحكام التشريعية والعرفية بوصفه مصلحاً اجتماعياً.

٣- الأحكام الجديدة التي وضعها لمعالجة الحالات المستجدة.

٤- القواعد العرفية والتشريعية التي أزال غموضها أو سد النقص الذي كان فيها.

**أقسام شريعة حمورابي:** قسم قانون حمورابي إلى مقدمة ثم (٢٨٢) مادة ثم جاءت الخاتمة.

١- **المقدمة:** كتبت المقدمة بأسلوب أدبي أقرب إلى الشعر منه إلى النثر ، تناول فيها الأسباب الموجبة التي دفعته إلى إصدار قانونه كما تناول تمجيد الآلهة التي اختارته لنشر العدالة، كما استعرض فيها كل ألقابه وأعماله العسكرية وال عمرانية وطاعته وتقواه.

٢- **النصوص:** تضمن قانون حمورابي (٢٨٢) مادة نقشت بشكل اعمدة بلغ عددها (٥١) عموداً باللغة البابلية والخط المسماوي، وقد تناولت المواد مختلف نواحي الحياة المعروفة وكانتي:

أ- **جرائم الادارة القضائية:** وهي الاتهام الكاذب وشهادة الزور وتغيير القاضي للأحكام القضائية.

ب- **جرائم المرتكبة ضد الملكية:** وتشمل السرقة واحفاء المواد المسروقة ، ايواه عبد هارب.

ت- **أحكام الاراضي والدور:** وتشمل واجبات الزراع ، التزاماتهم ، جرائم الري.

ث- **أحكام التجارة:** وتتضمن القرض بفائدة ، الوكالة ، نقل البضائع.

ج- **أحكام الزواج:** وتتضمن جرائم التشهير والزنا واحكام الزواج والطلاق ، اموال الزوجة ، ديون الزوجين ، التبني ، الارث.

ح- **جرائم المرتكبة ضد الاشخاص:** تتضمن الاجهاض والإيذاء.

خ- **أحكام ذوى المهن:** تتضمن تنظيم امور الطبيب ، البيطري ، اجورهم ، مسؤولياتهم.

د- **أحكام الزراعة والرى:** تعالج حالات العامل ، الزراعي ، راعي الماشية ، اجور العمال.

ذ- **أحكام الرقيق:** وتشمل بيع الرقيق.

٣- **الخاتمة:** كتبت بأسلوب شبيه بأسلوب المواد القانونية ، وهي تتضمن خطاباً موجهاً إلى الناس يحثهم فيها على احترام ما جاء في قانونه لينالوا مكافأة الآلهة والتهديد بالقصاص من لا يحترمه.

## ((قانون حمورابي))

### م/الانتقادات الموجهة لشريعة حمورابي

١- القسوة في الأحكام: حيث اتسمت شريعة حمورابي بطابع القسوة في العقوبات الجنائية، أذ تم النص على عقوبة الاعدام في حالات كثيرة، كما تضمنت نصوصاً أخرى في شريعة حمورابي بأحكام بتر الأعضاء.

تم الرد على هذا الانتقاد: بان تأسيس دولة تصبو الى التقدم والازدهار واستتاب الامن لابد من احكام قاسية تردع المخالف وتوطد الامن.

٢- عدم منطقية أسلوب عرض المواد: ان طريقة عرض المواد في قانون حمورابي تختلف عن الطريقة المعتادة في ترتيب مواد القوانين الحديثة، حيث نظم قانون حمورابي نصوصه بشكل مواد متسلسلة دون تقسيمها الى أبواب وفصول.

تم الرد على هذا الانتقاد: ان التسلسل القانوني الحديث في عرض المواد القانونية بحسب موضوعاتها لم يكن معروفاً في التفكير القانوني العراقي القديم، كما أن تسلسل الأفكار في ذلك العصر يختلف عن عصرنا الحالي.

٣- عدم ذكر بعض المسائل المهمة: لم يخصص قانون حمورابي احكاماً قانونية لبعض المسائل المهمة، منها على سبيل المثال الشروع في القتل وجريمة خطف الرقيق وموضوع سرقة المياه، ولم يذكر عقوبة القتل، ولم يتطرق إلى عقد البيع بشكل مباشر.

تم الرد على هذا الانتقاد: ان حمورابي لم يقنن كل الاعراف والقوانين التي كانت سائدة في عصره، بل عالج ما كان غامضاً منها أو محل شك أو مختلف عليه..الخ، لذا فإن الحالات غير المنصوص عليها تطبق بشأنها القوانين والاعراف السائدة لأن قانون حمورابي لم يلغ تلك القوانين والاعراف التي لا تتعارض مع قانونه.

٤- ثانية الحلول: حيث وضع حمورابي في قانونه احياناً حكمين مختلفين لمسألة واحدة، أحدهما مستمد من أصل سومري، والأخر من أصل أكدي، خاصة في مسائل الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق.

تم الرد على هذا الانتقاد: اراد حمورابي بعد قيام الدولة العراقية الموحدة أن يوحد القوانين لاسيما في الجزأين المهمين من إمبراطوريته وهما سومر وأكاد، مع رغبته بترجيح معلم الحضارة الأكادية على السومرية، الا أنه لم يستطع أن يلغى بعض النظم القانونية السومرية التي كانت سائدة، لذا وضع حللين لمسألة الواحدة.

**٥- عدم وجود قواعد ومبادئ عامة:** لم يتضمن قانون حمورابي مبادئ وقواعد عامة كما هو الحال في القوانين الحديثة، بل جاء بحالات محددة عملية ووضع لها احكاما خاصة.  
**تم الرد على هذا الانتقاد:** ان وضع قواعد ومبادئ عامة تتطلب إدراك الكثير من التجريد والتعيم وهذه الحالة لم يدركها العراقيون القدماء في تلك الفترة بسبب أبعادهم عن الخوض في النظريات العامة ، وأعتمادهم مبدأ التطبيق العملي لقوانينهم.

### **م/ خصائص شريعة حمورابي**

**أتسمت شريعة حمورابي بجملة من الخصائص ميزته عن القوانين الشرقية والغربية وهي مايلي:**

#### **١- تقدمية هذا القانون:**

- فقد أوكل قانون حمورابي تنظيم الامور الجنائية للملك والقضاة بدل الانتقام الفردي كالأخذ بالثار.
- كما ألغى التعويض الاختياري عن الجرائم ووضع بدله التعويض الاجباري.
- كما أولى عناية بالأسرة وتماسكها فلم يبيح الزواج عن طريق الخطف، وكانت المرأة مكانة جيدة في قانون حمورابي حيث حفظ لها حقها في حالة الطلاق لاسيما دون سبب.
- كما كان منصفاً للمدين خاصة عندما يكون الدائن جشعًا يتغاضى فوائد مرتفعة.

#### **٢- أسلوبه العلمي:**

يتميز قانونه بالأسلوب العلمي ، كما هو حال القوانين الحديثة ، ذلك انه لم يكتتب بالأسلوب الشعري الذي كتب به قانون (مانو) الهندي، كما يتميز بوضوح عباراته وصيغته القانونية.

#### **٣- تلبية حاجات مجتمع متقدم:**

وصل قانون حمورابي الى درجة كبيرة من الرقي مليءاً بذلك حاجات المجتمع، فقد تضمن مبادئ للملكية الفردية، وحرية التعاقد، وتوصيل لمفاهيم قانونية كالعقوبة الباطلة والحيل القانونية، وقد جاءت فيه احكام لازالت معمولة في بعض القوانين الحديثة.

#### **٤- عدالته ومعالجته لبعض المسائل الاجتماعية:**

تنتجه احكام قانون حمورابي نحو تحقيق العدالة بين الناس، ففيه احكام صارمة لحماية الضعيف من ظلم القوي، كما حدد أجور كثير من العمال، وتحديد أسعار بعض الحاجات الضرورية كالقمح والزيت، كما وضع أجرًا رسمياً للعامل أكثر مما كان يتقاضاه سابقًا.

#### **٥- خلوه من الاحكام الدينية:**

حيث لم يتضمن قانون حمورابي أحكاماً دينية أو عقوبات أخرى وية على عكس القانون الهندي.

#### **٦- حرصه على احترام استقرار احكام المحاكم:**

لقد ألزمت المادة (٥) من قانون حمورابي القاضي بعدم تغيير الحكم الذي يصدره بعد تثبيته على رقيم مختوم والا تعرض لعقوبة دفع أثني عشر مرّة لما حكم به واقصائه عن منصب القضاة إلى الأبد.

#### **٧- تنظيم احكام الميراث:**

حيث أعطى قانون حمورابي للأولاد حصصاً متساوية في ميراث أبيهم ولم يعد الميراث فيه محصوراً بالابن الأكبر، ولم يحرم الابن الذي توفى والده من ميراث جده، كما أعطى حصة للأم والأخ في حالات معينة.

#### **٨- حماية حقوق القاصرين:**

حرص قانون حمورابي على رعاية حقوق القاصرين، حيث منع الأرملة من الزواج إلا بأذن القضاة إذا كان لها أولاد قاصرين، وطلب من القضاة عدم منح الأذن إلا بعد دراسة جيدة لوضعها، ثم الحصول على تعهد منها ومن زوجها الجديد بالمحافظة على أموال القاصرين وتربيتهم، وعدم قدرة الزوجة على بيع شيء من أموالهم إلا يعتبر البيع باطلًا ويرجع المال إلى القاصر ويُخسر المشتري ما دفعه من ثمن.

#### **٩- اقرار بعض الحقوق للرقيق:**

اقرر قانون حمورابي بعض الحقوق للرقيق منها ما يتعلق بالزواج والميراث وممارسة التجارة والعمل، فله أن يتزوج من طبقته أو حتى من طبقة الحرار، كما سمح له تملك الأموال وممارسة التجارة، وبذلك يعتبر متقدماً على قانون الالواح الائتي عشر الروماني الذي لم يعترف للرقيق بأي حقوق.

## ((النظام القضائي في عهد حمورابي ))

ان النظام القضائي في العراق القديم لم يكن متشابهاً بل كان مختلفاً باختلاف المراحل التي مرت على العراق وذلك بسبب تأثيره بالعوامل السياسية والمدنية والاقتصادية التي كانت قائمة .

### (١) ففي عهد دوبيلات المدن :

- كان النزاع الذي يقع ضمن العائلة الواحدة يحسم عن طريق التحكيم من قبل الأب أو أكبر اعضاء العائلة.

- اذا كان النزاع في نطاق العشيرة فرئيس العشيرة وابرهم سنا هو الذي يحسم النزاع أو الخلاف.

- أما المنازعات التي تنشأ بين العشائر فكانت تحسم من قبل الكهنة في المعابد وباسم الآلهة ووفق الأحكام الدينية .

- وفي بعض دوبيلات المدن كانت المجالس العامة هي التي تمارس القضاء وتتألف من حكام يعينهم الملك من الرجال والنساء وتضم الكهنة ايضاً .

- أما مهمة هذه المجالس فهي أنها كانت تنظر في الدعاوى التي كانت تقام على القضاة الذين يغيرون الأحكام التي أصدروها .

### (٢) اما في عهد الدولة الموحدة :

- فإن دور هذه المجالس فقد تقلص كما تقلص القضاء الديني الذي كان يمارسه الكهنة في المعابد .

- وظهر بدلاً عنه ما يسمى بالقضاء المدني (إذا أوكل حمورابي القضاء إلى ولاة الأقاليم وقضاء المقاطعات) إلى جانب عملهم الإداري.

- وفي بعض الأحيان كان يتولى القضاء بنفسه لضمان تنفيذ القانون الذي أصدره .

- الواقع ان انتقال مهمة القضاء للحكام المدنيين لم يفقد الكهنة كل سلطاتهم بل بقيت لهم بعض السلطات (كممارسة القضاء في حالة قسمة التركبة أو تصفيته شركة).

## الهيئات القضائية :

في ظل هذا الواقع فإن الجهاز القضائي في العراق القديم كان يمارس من قبل جهات متعددة هي :

١- **الملك** : باعتبار ان الملك كان على رأس السلطة المركزية لذا كان على رأس كل السلطات ومنها السلطة القضائية فهو القاضي الأول.

- وكان الملك اما انه يمارس القضاء بنفسه او عن طريق من يمثله من القضاة .
- أما القضايا التي كان ينظرها الملك فهي على سبيل المثال (قضايا انكار العدالة أو الرشوة أو استغلال الوظيفة )

## ٢- ولاة المقاطعات :

والمقصود بالولاة هنا هم حكام المقاطعات ان هؤلاء الحكام لهم الحق في ترأس المحاكم التي يأمرون بباقيتها بالإضافة الى وظيفتهم الإدارية والمالية .

- اما طبيعة المنازعات التي ينظرونها فهي ( كحجز الدائن لمدينه العلاقة بين الزوج وزوجته المريضة وقضايا الأراضي أو دعوى حفظ الأمن وجرائم السرقة )

## ٣- قضاة المقاطعات :

- لقد تم تشكيل محاكم في بعض المدن الكبيرة و اختصاصها ينحصر في الأشخاص المقيمين ضمن مساحتها الجغرافية، وهذه المحاكم يعين لها قضاة من قبل الملك.

- ويساعد هؤلاء القضاة عدد من المحققين كما يساعدهم عدد من الكتبة يتولون كتابة محاضر الدعوى.

## ٤- المجالس العامة :

لقد انطوت اليها مهام قضائية الى المجالس العامة في عهد حمورابي، و اختصاصها يكمن في الدعاوى والتي تقام على القضاة بسبب تغييرهم الأحكام التي أصدروها.

## ٥- الكهنة :

كان الكهنة يمارسون بعض السلطات القضائية وخاصة في عهد دولات المدن . وكانت الجلسات تعقد في المعابد وكانت الأحكام التي تصدرها ذات طابع ديني .

## الإجراءات القضائية :

### أولاً : إجراءات رفع ونظر الدعوى

- ان المحاكمات التي كانت تجري في المعابد ابتداء كانت ذات صيغة دينية سواء تعلق الأمر  
(برفع الدعوى، أو نظرها أو صدور الحكم)

- لقد كان الكهنة هم الذين كانوا يقومون بإجراءات التقاضي وهي:

١) تقديم المدعى عليه الى المحكمة بعد ان يعرض المدعى شکواه شفهيا امام القاضي.

٢) التحقيق في الادعاءات والأدلة (الثبوتية).

٣) تنفيذ الأحكام.

• اما في عهد حمورابي فأن اجراءات التقاضي هي :

- يجب ان يتم اقامة الدعوى ابتداء من قبل المدعى او من ينوب عنه.

- بعد ذلك تتعقد المحاكمة بعد ان يتلى بيان تشكيل المحكمة.

- ثم تقوم المحكمة بعد ذلك بفحص الأدلة المقدمة من المدعى.

- بعدها يستدعي المدعى عليه لبيان دفاعه.

- ثم بعدها يتم استجواب الشهود بعد احضارهم.

- ثم اخيرا يجتمع القضاة لأصدار الحكم.

### ثانياً / كيفية اصدار الأحكام :

- ان اصدار الأحكام من قبل المحكمة يعتمد اساسا على القواعد القانونية المكتوبة.

- اما اذا لم توجد قوانين مشرعة فتعتمد المحكمة على القواعد العرفية.

- ان الأحكام التي تصدرها المحكمة تكون على شكل مختصر يشتمل على (أسماء اطراف النزاع وأدلتهم و الدفع و الأدلة المقدمة ، طريقة استجواب الشهود ، أسماء القضاة ، ختم كاتب القرار والشهود ).

- ان هذه الأحكام كانت تصدر بعده نسخ منها تعطى لأطراف النزاع ونسخة تبقى لدى المحكمة.
- لقد كانت الأحكام تتسم بالاستقرار ، ولا يجوز للقاضي الرجوع فيه والا تعرض الى عقوبة الطرد والغرامة.

### ثالثا / تنفيذ الأحكام القضائية ومن هي الجهات التي لها الحق بتنفيذها:-

- ١- هيئة المحكمة : اذا كان الحكم الصادر من المحكمة فهي التي تنفذه ولضمان ذلك تطلب من الشخص الذي أصدر الحكم ضده بأداء القسم لضمان تنفيذه.
- ٢- المعتدى عليه : لقد اعطت بعض القواع<sup>القانونية</sup> الأشورية للشخص الذي وقع عليه اعتداء أو على احد افراد اسرته ان يوقع نفس الفعل على المعتدى.
- ٣- الأب والزوج : بعض التشريعات كقانون او رنمو اعطت الحق للأب أو الزوج بفرض العقوبة المناسبة على ابنته او زوجته عند ارتكابها جريمة مخله بالشرف.

### رابعا / صور البيانات القضائية او (قواعد او أدلة الأثبات) : أي أدلة اثبات الدعوى او الدفوع المقدمة . وتشمل

١- الكتابة : وكانت تعتبر اهم وسيلة من وسائل الأثبات في القضايا المدنية لأن جميع التصرفات و المعاملات ( كالبيع والإيجار أو الوصية ) كانت تدون على الواح ويكتبها كتاب متخصصون.

- وكانت الكتابة اهم وسيلة للأثبات وتفضل على الشهادة. كما ان امتلاك احد اطراف الدعوى محرر كتابي يعتبر قرينه قاطعه لصالح من يقدمه ولا يسمح ضده اي دليل آخر .

#### ٢- الشهادة :

كانت ايضا وسيلة مهمة من وسائل الأثبات في القضايا المدنية والجزائية خاصة عند غياب الدليل الكتابي. وكانت تستخدم في اثبات صحة واقعة انكرها الطرف الآخر.

- والشاهد الذي لا يستطيع اثبات شهادته كأن يشهد زورا او تكون شهادته غير صحيحة فقد تصل عقوبته الى الإعدام خاصة في جرائم القتل.

- والشهود يمكن ان يكونوا من الكهنة أو شيوخ المدينة، وعادة ما توجه الى الشاهد يمين الشهادة.

٣- **المحنة** : ( اختبار الماء ) وسيلة او سلوك يتم استخدامه للوصول الى حقيقة الحكم قضائي...حيث يلقى المتهم في النهر فإذا كان بريئا ستساعده الآلهة على الخلاص من الموت غرقا والعكس صحيح.

- لقد استخدمت بعض القوانين هذه الوسيلة (قانون اورنمو و القوانين الاشورية )

٤- **اليمين** : تعتبر من الوسائل المعروفة قديما في الأثبات، وتستخدم في القضايا المدنية والجنائية ولا يتم اللجوء اليها الا في حالة عدم وجود ادلة اثبات قانونية، وكانت وسيلة اليمين ذات طابع ديني منذ العهد السومري اذ كانت تؤدى باسم الملك او الآلهة ثم اصبحت باسم الملك فقط.

(الحنث في اليمين) وكان من يخلف يمينا كاذبا يعتبر متوجها بحق الملك وتنتظره عقوبة دنيوية بعد ان كانت أخروية.

#### **٥- الإقرار (سيد الأدلة) :**

- ويقصد به اعتراف الخصم امام المحكمة بالحق المدعى به- أو اعتراف بواقعة متنازع عليها، والإقرار يمكن ان يأخذ به في الدعوى المدنية أو الجزائية.

## م/ النظام المالي في عهد حمورابي

قبل الولوج في تفاصيل النظام المالي لشريعة حمو رابي والتعرف على مصادر الإيرادات والنفقات كان لابد من تعريف النظام المالي، فهذا النظام يقصد به (مجموعة القواعد المتعددة في الشؤون المالية لغرض تنظيم إيرادات الدولة وصرف الأموال التي تحصل عليها) من هنا لابد من الإشارة إلى الإيرادات والنفقات وكالاتي:-

### أولاً :- الإيرادات في شريعة حمو رابي

والتي تتضمن المصادر الأساسية لإيرادات الدولة في تلك الفترة ويمكن إجمالها بالاتي:-

- ١:- غ ثانم الحرب: وهي ما تحصل عليه الجيوش من أموال نتيجة الغزوات والحروب التي تشن على الدوليات المجاورة بالإضافة إلى المبالغ التي تفرض على تلك الدوليات الخسارة أي الجزية.
- ٢:- ريع أموال الدولة سواء المنقولات كالمواشي وفوائد الأموال المقرضة للأشخاص أو العقارات كالأراضي الزراعية والبساتين وغيرها.
- ٣:- الضرائب التي تفرض على الشعب: وهذا المصدر كان ولا زال من المصادر الأساسية لخزينة الدولة والضرائب التي كانت تقدم أما كانت أموال عينية كالمعادن أو الشعير أو الحنطة أو الحيوانات أو إعمال سخرة التي تعتمد على استخدام جهد الإنسان لبناء السدود أو المعابد والطرق ذلك لأن النقود لم تكن معروفة في البداية.
- ٤:- الهبات والتبرعات وهي المبالغ التي تقدم للمعابد لأغراض دينية.

### ثانياً:- النفقات في شريعة حمو رابي

والتي تتضمن النفقات العامة في الدولة البابلية ويمكن إجمالها بالاتي:-

- ١:- دفع رواتب للموظفين العاملين لحساب الدولة البابلية القديمة.
- ٢:- منح تقدم للمحتاجين في فترات العوز والظروف الصعبة التي تمر بها الدولة.
- ٣:- قروض تقدم للعبد لدفعها لأسيادهم والتخلص من العبودية.
- ٤:- قروض تقدم للمحتاجين أو فوات المجاعة.
- ٥:- أموال تدفع على المشاريع والتي تتولى الدولة تنفيذها.
- ٦:- قروض تدفع لأسرى الحرب لفك أسرهم.

## م/ النظام العقابي في عهد حمورابي

ويشمل القانون الجنائي والقواعد القانونية التي تبين الأفعال المحرمة قانوناً وجزاء كل من فعل هذه الأفعال، لقد كانت الدولة هي التي تقوم بتحديد الأفعال والتي ترى بأنها ضارة بأمن المجتمع والتي تتولى حمايتها.

- والجرائم في القانون العراقي القديم (أو الأفعال المحرمة) كانت كثيرة ومتنوعة ويمكن تقسيمها إلى ما يلي :

### أولاً : الجرائم العامة وتقسم إلى :

#### **١- الجرائم الموجهة ضد الدولة :** وتشمل

أ- جرائم التستر على المتآمرين ضد الدولة: فكل من يأوي أو يخفي متآمراً على الدولة ولم يلقي القبض عليه يعاقب بالإعدام.

ب- الجرائم العسكرية : وتشمل جريمة التخلف عن اداء الخدمة العسكرية أو التهرب منها وعقوبتها الاعدام.

ج- الجرائم الموجهة ضد القضاء : وتشمل ما يلي:

- جرائم تضليل العدالة: ويتم ذلك بشهادة الزور أو الاتهام الكاذب، وتكون العقوبة في هذه الحالة هي ذات العقوبة التي كانت ستقع على المتهم الذي شهد ضده زوراً.

- جرائم تفزيذ الحكم القضائي: تنص المادة (٥) من قانون حمورابي (إذا أصدر قاضي حكماً وثبته على لوح مختوم، ثم غيره فعليه أن يدفع (١٢) مرة بمقدار قيمة الشكوى التي رفعت وأن يطرد من القضاء).

**٢) جرائم زنا المحارم :** تقضى القوانين القديمة بمعاقبة الأشخاص الذين يتصلون جنسياً بنساء محرمة عليهم وتزداد العقوبة كلما كانت درجة القرابة أكثر فأكثر.

**٣) جرائم السحر :** عاقبت القوانين القديمة الساحر بعقوبات شديدة اذا ان الساحر يلقى في الماء فأن غرق فتعطى امواله لمن اتهمه اما اذا لم يغرق اعتبر رئيساً أو تصادر اموال من اتهمه وتعطى للساحر.

**٤) جرائم الدينية :** لم يعالج قانون حمورابي الجرائم الدينية على عكس القوانين الأشورية التي تعاقب المرأة التي تنطق بالكفر بعدم جواز اقترابها من زوجها أو أبنها أو بنتها.

## ثانيا / الجرائم الخاصة : وتشمل

**١- جرائم الضرر الجسدي :** وهي الجرائم التي تصيب جسم الإنسان بضرر ولا يصل إلى حد الموت، وهنا تحدد العقوبة بنفس الكمية ونوع الضرر الذي وقع على المتضرر أي (القصاص).

فمثلاً إذا ضرب ابن أباه فعليهم أن يقطعوا يده باعتبارها الوسيلة المستخدمة في الجريمة. أو إذا فقاً رجل عين آخر أو كسر رجل آخر فيعاقب بنفس الضرر الحاصل.

هذا إذا كان الطرفان من طبقة واحدة، أما إذا كان الطرفان المتخاصمان من طبقتين مختلفتين فينصار إلى التعويض . فإذا فقاً رجل عين عبد أو كسر عظم عبد فعليه أن يدفع نصف قيمته.

## ٢- جرائم السرقة :

عرفت السرقة في القوانين القديمة ( بأنها اختلاس أو شروع في اختلاس مال منقول مملوک للغير بدون رضاه أو اختطاف قاصر أو الشراء من قاصر أو حيازه مال مسروق أو التصرف في مال لا يمكن إثبات عائديته ) .

والعقوبة في الواقع تختلف وبحسب نوع السرقة ( أي الأموال المسروقة )

• فمثلاً إذا سرق شخص أموال المعبد أو الإله يعاقب بالإعدام .

• أو من ضيطرت بيده الأموال المسروقة يعدم .

• كذلك يعتبر سارقاً من لم يراعي بعض الشكليات في بعض المعاملات ( كضرورة وجود عقد أو شهود ) فيعد سارقاً ويعاد .

• كما ان العقوبة تشدد اذا اقترنمت السرقة بظروف مشددة كما لو احدث رجل ثغرة في داره من أجل السرقة فعليهم ان يعدموه امام تلك الثغرة ويقيموا عليه الجدار .

• كما ان بعض النصوص حملت حاكم المنطقة أو سكانها المسؤولية في حالة عدم معرفتهم للسارق ، وبالتالي ألزمتهم بالتعويض عن المال المسروق .

يتضح من ذلك ان القانون العراقي القديم عالج جريمة السرقة على اساس حالات معينة وليس على اساس نظرية عامة تبين ما هي الجريمة واركانها المختلفة .

## م/نظم القانون العام

والمقصود بالقانون العام هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تكون الدولة طرفاً فيها باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة وانظمة القانون العام هي:-

### أولاً / نظام الحكم:

في الواقع ان نظام الحكم الذي كان سائداً في بلاد ما بين النهرين كان نظام (دويلات).

ويقصد بهذه النظم هو ان هناك (مدينة كبيرة وتتبعها عدد من المدن الصغيرة و القرى) وكل دويلة تكون قائمة بذاتها ومستقلة عن باقي الدوليات فلكل وحدة لها نظامها وتقاليدها وقوانينها وسلالتها الحاكمة .

وعليه سنتكلم عن طبيعة المراحل التي مر بها نظام الحكم لدى هذه الدوليات منذ ان كان قائماً على فكرة أو نظرية (التفويض الإلهي) وتطوره الى الحكم الملكي الوراثي .....

### التفويض الإلهي :

لقد كانت السلطة في دولات المدن مناطقة بالملك، وكان الملك يعتمد في حكمه على التفويض الإلهي أي انه وسيط بين الآلهة والناس .

وبذلك فإن على الناس طاعته واحترامه ( فهو يمثل الكاهن الأكبر للمدينة). ويدبر أمور الـ المعبد ، وهو مسؤول أمام الآلهة اذا لم يحقق الخير والعدل.

— ومن سمات نظام الحكم في دولات المدن هو انه لم يكن آنذاك نظاماً دكتاتورياً بل نظاماً ديمقراطياً، اذ انه بجانب الملك الذي كان على رأس السلطة هناك مجلسان: الأول: مجلس الشيوخ ويكون من كبار السن ، والثاني: مجلس المحاربين ويمثل الرجال القادرين على حمل السلاح.

أن هذه المجالس ، كان لها سلطة اتخاذ القرارات المهمة والخطيرة ومنها (إعلان الحرب، وفرض الضرائب ، ومنح صفة المواطن أو نزعها ) . هذا ما يتعلق بنظام الحكم في عهد دولات المدن في الظروف الاعتيادية .

أما في حالة الطوارئ (كوقوع فيضان أو انتشار وباء أو توقيع هجوم) فأن الأمر يستلزم اجراءات سريعة دون الرجوع الى المجالس العامة.

لذا كان يتم اختيار شخص منتخب من الشعب يكون ذو شخصية قوية تملك القدرة على معالجة مثل هذه الحالات وبمرور الزمن عمل هذا الشخص المنتخب على تخفيض نفوذه وأمتيازات المجالس العامة خاصة بعد معالجة الأوضاع الشاذة أو انتصاره على الأعداء.

وبذلك أصبح هذا الشخص في بعض الدوليات الحاكم المطلق ذو سلطات واسعة خاصة وأنه يستند إلى تبرير ديني وهو أن الآلهة هي التي فوضته حق ممارسة السلطة الدينية عنها، وبالتالي لا تستطيع المجالس العامة محاسبته، ولذلك أطلق عليه أسم (إيشاكو) يعني وكيل الآلهة.

كما أن هذا الشخص المنتخب استطاع أن يحسم دور الكهنة وأصبحت سلطتهم قاصرة على الأمور الدينية مما أطلق عليه لقب (لوكل) أي (الرجل العظيم).

وبذلك فقد تحول نظام الحكم من نظام ديمقراطي إلى نظام ملكي ووراثي مطلق فيما بعد. إذ أنه الملك أعطى له الحق بأن يعين له ولد أثناه حياته ، وتأخذ الوراثة هذه صفة دينية عادة (أي أن الملك استشار الآلهة في هذا الاختيار) وبعد الاختيار يعلمه الملك على الشعب لكي يقسموا على مبaitته وعدم الاعتراض على حكمه لا سيما أخوه . وبعد وفاة الملك يتم تتوسيع ولد العهد في معبد الآلهة الرئيسي في المدينة بمراسيم وطقوس دينية لكسب إقرار الآلهة على اعتلائه العرش بعد ان أمر تعينه ولد العهد.

#### الصلة الدينية بالمملكة :

1) من الناحية الدينية باعتباره مستمد سلطته من الآلهة ، فهو الكاهن الأعظم (إذ له الحق في تعين الكهنة والأسراف على طريقة أدائهم للشعائر الدينية والطقوس والأسراف على اموال المعابد .

2) كما أنه الرئيس الأعلى للدولة ، فهو يمثلها أمام الدول الأخرى ويعين السفراء ويعقد الاتفاقيات .

3) هو المشرع الوحيد في الدولة ، باعتباره ممثلاً للآلهة كما أنه يتولى تعديل وتغيير القوانين حسب الظروف .

## ثانياً: (النظام الإداري في عهد حمورابي )

لم يكن النظام الإداري متشابهاً في كل المراحل التي مرت على العراق القديم فقد اختلف باختلاف الأنظمة السياسية السائدة .

### 1- النظام الإداري في توبيلات المدن :

- لقد كان المعبد هو المركز الرئيسي لإدارة البلاد والذي يشرف عليه الكاهن الأعظم الذي يستند على الإرادة الإلهية.

- وكان يعاونه عدد من الكهنة للأشراف على جميع أمور الدولة القضائية والسياسية والاقتصادية.

- وفي المعبد كانت تحسم المنازعات بين الناس وتعقد فيه الصفقات (والبيوع) .

- وبعد ظهور لوكال الرجل العظيم في بعض الولايات انفصلت السلطة الدينية عن السلطة الدنيوية فأصبحت الإدارة الدينية من مهام الكهنة والمعبد . أما الإدارة المدنية فقد انيطت بالملك ومعاونيه وبعض الكتاب.

### 2- النظام الإداري في الدولة الموحدة (النظام المركزي )

ان الإدارة في الدولة الموحدة (كانت مركبة) أي ان الملك كان يتدخل ويشرف على كل الأمور ويراقب ولاته وحكامه ويشرف على تطبيق توجيهاته وتعليماته .

كما كان يقوم بقرار تنفيذ المشاريع العامة، وإقامة العدل ، وحماية الضعفاء والمساكين عن طريق إصدار قوانين تكفل لهم الحماية .

كما كان يقع على عاتقه توطيد الأمن والاستقرار والقضاء على الفوضى والاستغلال .

كما يتولى الامور الدينية وإقامة الطقوس والشعائر الدينية .

والإدارة كانت تتم عن طريق قصر الملك ،فكان يعتمد على اقربائه وحاشيته كـالوزراء والموظفين والكتبة (فهم اداة الملك في ادارة شؤون البلاد) \*

إلى جانب ذلك ، انه وبسبب سعة البلاد الموحدة ،فقد تطلب الأمر ان يقوم الملك بتعيين حكام ولاة في المقاطعات لتمثيله وتنفيذ اوامره في كافة أنحاء البلاد خاصة تلك التي خضعت لحكم بسبب انتصاره عليها وضمها إلى مملكته .

وقد كان الملك يراقب أعمالهم وعليهم تنفيذ اوامره وليس لهم حق التصرف في الامور المركزية والخاصة بالملك وانما يجوز لهم وفي بعض الأمور التي ليست ذات شأن التصرف على شرط أعلام الملك بذلك .

### نــ الخدمة العسكرية : ( الخدمة اجبارية )

ان الخدمة العسكرية في عهد الدولة الموحدة وخاصة في عهد حمورابي كانت اجبارية ومفروضة على كل من هو قادر على حمل السلاح ، والسبب هو ان الدولة الموحدة لم تتحقق الا بعد مجازات وحروب بين دولات المدن وانتصار احدهما على البقية آخر المطاف.

كما ان استمرار السيطرة على دولات المدن لا يمكن ان يتحقق الا بوجود قوة عسكرية كما انها بحاجة الى قوة عسكرية لتنفيذ قوانينها وأوامرها وفرض اهميتها على كافة ارجاء الدولة . فلذن كانت الحاجة ان تكون تلك القوة مستمرة في وجودها ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا عن طريق جعل الخدمة الازامية .

وقد منعت المادة (23) من قانون حمورابي تخلف اي جندي عن خدمة الملك او ارسال آخر عوضا عنه ووصلت العقوبة حد الإعدام .

والمفهوم العسكري في شعوب آسيا كانت تتألف من :

**1- الجنود (ريدولم) :** وهو الذي يتولى مهام الجندي والشرطي في العصر الحالي، أي أنه يقاتل الأعداء ويدافع عن البلاد زمان الحرب.

**2- السماع أو القناص :** وهو الذي يتولى عملية القنص البحري عن طريق الشباك التي كانت تستعمل لصيد الأعداء في الحملات العسكرية التي تستخدم فيها السفن والقوارب لنقل الجنود، فكانوا يرافقون هذه السفن . وكان يتقاضى أجر بشكل انتفاع في أراضي القصر فقط دون القدرة على التصرف فيها.

**3- العريف (الرئيس) :** وهو الذي يقود مجموعة من الجنود والقناصين ويكون برتبة أعلى فهو مسؤول عن دوام الجنود وتهيئةهم للقتال ومسؤول عن انصباطهم، وتقديمهم إلى المحكمة في حال اخلالهم بواجباتهم.

**4- قادة الجيش ورئيس الأركان:** ويتولون هؤلاء مناصب قيادية في الجيش وقد كانت لهم بعض الامتيازات منها الأجر ولهم قسم من أراضي القصر يعيشون فيها.

فيما يلي تفصيل المفاهيم العسكرية :

ان القوانين المختلفة والتي صدرت في العراق لم تكن تشير الى توضيح او بيان علاقة أجهزة الدولة بعضها مع البعض الآخر ، بل عالجت بعض الأمور التي تتعلق بالمعاملات والأشخاص .

والقوانين الإدارية يمكن التعرف عليها من المصادرتين الآتتين:

أولهما / المراسيم والإرادات الملكية

ان هذه المراسيم كانت تتضمن اجراءات فورية صادرة من الملوك بشكل ( أوامر وارشادات وتوجيهات) الى حكام المقاطعات والمدن.

وكانت هذه الأوامر تعالج مسائل اقتصادية أو اجتماعية ومنها (تحديد الرواتب) واسعار الصرف وببيع الرقيق وقواعد التقاضي وفرض العقوبات على المدين العاجز وغيرها.

أما الغاية من هذه المراسيم فهي لتحقيق العدالة ورفع الظلم والاستغلال عن الطبقات الفقيرة وتنظيم بعض من نواحي الحياة.

#### ثانياً / الرسائل الملكية:

وهذه الرسائل كانت ترسل من الملوك إلى الموظفين وحكام المقاطعات عند اهمالهم في اداء واجباتهم، وقد تناولت هذه الرسائل موضوعات مختلفة:

• فمثلاً هناك وسائل موجهة إلى الحكام بأجراء تحقيقات في الشكوى المقدمة من الأفراد ضد بعض الموظفين.

• أو الرسائل الموجهة إلى الحكام تطلب منهم اعداد كشف وحساب دقيق عن اموالهم الخاصة.

• كما وجدت رسائل موجهة من الموظفين وحكام المقاطعات إلى الملك تتناول الكثير من نواحي الحياة المختلفة وخاصة الأدارية منها.

• أو رسائل موجهة من الأفراد إلى الملك والحكام والموظفين تتناول بيان وجهه نظر أصحابها في قضايا معينة تتعلق بالإدارة.

يساعد الملك في ادارة شؤون البلاد عدد من الوزراء وحكام المقاطعات بالإضافة إلى حاشيته وأقربائه وعلى النحو الآتي:

1- زوجة الملك وولي عهده: مهمة كل منهما التدخل في أمور السياسة والإدارة خاصة عندما يكون الملك ضعيفاً أو قاصراً.

2- رئيس الوزراء: وهو يتولى إدارة السياسة الخارجية للبلاد.

3- الوزير الأكبر: وهو في الغالب يكون من أقرباء الملك، تناط به مسؤولية تلبية حاجات القصر من الأشخاص والأموال والاشراف على جمع الضرائب.

4- وزير المالية: حيث تناط به مسؤولية الحياة الاقتصادية والمالية في البلاد.

5- رئيس اركان الجيش: وهو الذي تناط به الامور العسكرية.

6- حکام المقاطعات: وهو الذين يتولون تنفيذ أوامر الملك وجمع الضرائب وارسالها له.

7- رئيس الديوان: (نوباندا) وهو الذي يشرف على القصر والحرس الملكي، والذي يضم عدداً كبيراً من الموظفين والكتبة وأصحاب المهن والحرف، وهؤلاء ينفذون أوامر الملك وهم مسؤولون أمامه.